



القاهرة ٢٤ مارس ٢٠٢٤.

القضية ١٧٣ لسنة ٢٠١١ ما زالت مفتوحة ولم تغلق نهائياً بعد

صدر يوم الأربعاء ٢٠٢٤ مارس قرار السيد المستشار قاضي التحقيق في القضية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١ المعروفة بقضية منظمات حقوق الإنسان، بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بحق خمس منظمات كانت قيد التصرف، الواقع أن قرار قاضي التحقيق لم يشمل كل المنظمات ولم يغلق القضية نهائياً، وأن القضية لم تنتهي تماماً بعكس كل التصريحات الصادرة يوم الأربعاء، والأخبار المنشورة بالعديد من الصحف والمواقع الاخبارية.

حتى الأن ما زال ملف المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة لم يحسم بعد، وهو أول منظمة مصرية يتم التحقيق معها امام قضاة التحقيق في القضية ١٧٣ في ٢٨ ديسمبر ٢٠١١. بعد دخول مقره والتحفظ على ملفاته واجهزه الكمبيوتر الخاصة به، وما زال مؤسسيه مدرجين علي قائمة الممنوعين من السفر، بموجب قرار قاضي التحقيق الاسبق في ذات القضية، والذي احال ملف المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة إلى نيابة امن الدولة العليا منذ عام ٢٠١٧ حتى الان دون التصرف فيه.

ويجب التنويه الى ان السيد قاضي التحقيق الحالى قد انهى الاجراءات الخاصة بالمنظمات المصرية ٨٥ التي بدأ النظر في ملفاتهم منذ عام ٢٠١٦ فقط دون تلك المنظمات التي تم التحقيق معها عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ . ولم يحسم امرها حتى الان .

ويؤكد المركز انه حتى الان لم يتلقى أي معلومات من ايجهة قضائية بشأن الموقف القانوني للمركز العربي بالقضية التي صدر قرار يوم الاربعاء بانهاء التحقيقات بها، وهو الامر الذي يجعل ملف القضية ١٧٣ ما زال مفتوح ولا يمكن الادعاء بغلقه بشكل نهائي وفقا لما تردد من بعض الواقع يوم الاربعاء ..

ويؤكد المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، علي ترحيبه بالقرار الصادر في القضية يوم الأربعاء ٢٠ مارس ٢٠٢٤ ، ويطالب السلطات المصرية بأن يشمل القرار كل المنظمات المدرجة بالقضية، وأن يوضح قاضي التحقيق موقف المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، كما يطالب بضمان تمتع كل الحقوقين المصريين بكافة حقوقهم المدنية وعلى رأسها حقهم في التنقل والسفر، وحقهم في إدارة اموالهم المحفوظ عليها.